

تقرير

كيري يلهم إلى الانسحاب من «عملية التسوية»

إسرائيل تدرس «إجراءات عقابية» ضد أبو مازن وتتهمة بإفشال المفاوضات



اصيب فلسطينيان في مواجهات امس بين فلسطينيين والجيش الإسرائيلي (عباس موماني - أ ف ب)

أول هذه الأسباب يعود إلى غضب الفلسطينيين المبرر من خرق إسرائيل لتعهداتها بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، والإعلان عن تكرار عطاءات سابقة لبناء أكثر من 700 وحدة سكنية في مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس. وأن السبب الثاني

لخلفية قرار الرئيس أبو مازن التوقيع على ميثاق ومعاهدات دولية، فقد استعرضت صحيفة «يديعوت أحرانوت» ثلاثة أسباب رأت أنها تقف وراء المواقف التي وصفتها بالمنطرفة، في أعقاب الأزمة التي نشبت في المفاوضات، وأوضحت الصحيفة أن

تم الإعلان عن نية وزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، القيام بإعداد دعوى ضد السلطة الوطنية الفلسطينية في لاهاي. استناداً إلى سببين: الأول إطلاق صواريخ من قطاع غزة؛ والثاني التشجيع على الإرهاب؛ أما في ما يتعلق بالقراءة الإسرائيلية

حذر وزير الخارجية الأميركي الطرفين الفلسطينيين والإسرائيلي من أن واشنطن ستعيد فحص عملية التسوية في المنطقة بعدما لجأ الطرفان إلى خطوات أدت إلى تهديد استمرار المفاوضات. في وقت تدرس تل أبيب إجراءات عقابية ضد أبو مازن

علي حيدر

لمشغل الهواتف النقالة الفلسطينية «الوطنية»، لتطوير شبكة البنية التحتية في قطاع غزة. كذلك تعزز تقليص أنشطة الفلسطينيين في المنطقة «ج» في الضفة الغربية المحتلة، حيث تمارس إسرائيل سيطرة مدنية وعسكرية كاملة. ولفتت الصحيفة إلى أن إسرائيل جاهزة أيضاً لتجميد

”

تك اييب درست سحب جنسية الأسرى من فلسطينيي الـ 48

“

نقل الضرائب التي تجمعها لحساب السلطة الفلسطينية، كما سبق أن فعلت في كانون الأول 2012، بعد منح الأمم المتحدة فلسطين صفة دولة مراقبة.

إلى ذلك، وضمن سياسة الردع الهادف إلى تحقيق نوع من «توازن الرعب»،

مع ارتفاع الاشتباك الإسرائيلي الفلسطيني واتساع نطاق تبادل الرسائل والتهديدات، ارتفع مستوى القلق الأميركي من أن يؤدي ذلك إلى قطع الطريق على التوصل إلى اتفاق على تمديد المفاوضات، الأمر الذي دفع وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى توجيه رسالة تحذير إلى الطرفين بأن الولايات المتحدة ستعيد فحص عملية التسوية في الشرق الأوسط، رداً على «الخطوات السلبية» التي أظهرها الطرفان في الأيام الأخيرة.

وأشار كيري إلى «أننا سنفحص ما هو ممكن وما هو غير ممكن في عملية السلام في الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أن الأفق الزمني محدود، وأن «هناك حداً للدور الأميركي في عملية السلام، إذا لم يكن الطرفان على استعداد للقيام بخطوات إيجابية تدفع إلى الأمام». وأعرب وزير الخارجية الأميركي أيضاً عن أسفه لأن «يقوم الطرفان في الأيام الأخيرة بخطوات لا تفيد الدفع باتجاه السلام».

وكان مسؤول فلسطيني نقل عن الرئيس محمود عباس قوله لكيري، في اتصال هاتفي أول من أمس، إنه «لا تراجع عن خطوة التوقيع على الاتفاقيات الدولية». وأوضح أن «كيري أضاف أن إسرائيل تهدد برد فعل قوي ضد الخطوة الفلسطينية»، مشيراً إلى أن عباس أكد لكيري أن «مطالبنا ليست كثيرة وتهديدات إسرائيل لم تعد تخيف أحداً، ولها أن تفعل ما تريد».

وفي موازاة صمت نتنياهو، يرى المحيطون به أنهم نجحوا من خلال هذا التكتيك في «الكشف مرة أخرى عن حقيقة أن أبو مازن يبحث عن مبررات لتفكيك عملية السلام والهروب من المفاوضات السياسية».

ضمن هذا الإطار، دعت شخصيات في حزب الليكود رئيس الحكومة إلى الرد بقسوة على المسار الفلسطيني، وتراوحت الاقتراحات بين تجميد أموال ضرائب السلطة ونقلها إلى شركة الكهرباء، إلى بناء نحو 4000 وحدة سكنية في الضفة والقدس المحتلة. وأوضح المحيطون بمكتب رئيس الحكومة أنه يوجد في حوزتهم «الكثير من الخطوات الأحادية الأخرى»، من ضمنها دفع عمليات البناء في منطقة «اي 1»، وإغلاق المعابر، وغير ذلك، وما على رئيس الحكومة سوى الاختيار.

وكجزء من التلويح بالتصعيد، سُرب في وسائل الإعلام الإسرائيلية أن هناك من اقترح على نتنياهو الذهاب بعيداً ودراسة خيار فرض السيادة الإسرائيلية، بجدية، على المستوطنات في الضفة الغربية، لكن رئيس الحكومة حتى الآن لم يتبن ذلك. مع ذلك، تعهدت الشخصيات الليكودية بأنه «سيكون هناك خطوات قاسية».

وليس بعيداً عن الرسالة الإسرائيلية المضادة، كشفت صحيفة «هارتس» عن أن نتنياهو ووزير الدفاع موشيه يعلون طلبا، اعتباراً من الأربعاء، من رئيس الإدارة العسكرية التي تدير المناطق الفلسطينية الجنرال يواف مردخاي، اقتراح سلسلة إجراءات عقابية ضد الفلسطينيين.

وأضافت «هارتس»، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي، أن السلطات الإسرائيلية تنوي تجميد الترخيص الممنوح

مصر

هك تحظر حركة 6 إبريل في ذكرى انطلاق

نشأتها حققت العديد من الأهداف، من أهمها المشاركة في الشرارة الأولى لثورة «25 يناير»، ومحاولة تقويض 60 عاماً من الحكم العسكري، الذي أمم المجال العام على نحو كامل عبر إجبار مبارك ورموز نظامه على التنحي عن الحياة السياسية. وأضاف علي، لـ «الأخبار»، إنه بالرغم من التراجع الذي حدث في مجال الحريات عقب «30 يونيو»، إلا أن هناك تراكمات ترسخت في الشارع المصري، داعمة للحرية والعدالة الاجتماعية. ومع استمرار الضغط في الشارع، سيكون لها مردود كبير يرفع سقف الحريات مرة أخرى.

وحول القضية التي تواجهها الحركة في المحاكم المصرية اليوم، قال علي إن «المشهد المصري الحالي مقعد جداً، ويزيد من تعقده الدور الذي تؤديه المحاكم في تصفية الخلافات السياسية بين الدولة ومعارضيه ممن يتمسكون بالمسار الديمقراطي، ويرفضون العودة إلى ما قبل 25 يناير، إلا أن الهدف الرئيسي للقضية هو التشويش على فعاليات الحركة وتظاهراتها، وبث روح الرعب في الشارع المصري مرة أخرى، وخاصة أنها ليست القضية الأولى من نوعها التي تواجهها الحركة منذ نشأتها».

وحول استعدادات الحركة لذكرها السادسة، قال المنسق للحركة رؤوف الشخبي في محافظة البحيرة، لـ «الأخبار»، إن «التخطيط والتوجهات المركزية يقضيان بأن تقام فعاليات وتظاهرات للحركة في المحافظات جميعها، لا في العاصمة فقط، رفضاً لقانون التظاهر الذي أقرته الحكومة قبل

عدُّ شرارة انطلاق الحركة على أكتاف بعض الشباب، الذين أسهموا في الدعوة والحشد للإضراب، قبل أن يقرروا التناظر في إطار رسمي من خلال تأسيس الحركة، التي ارتفعت أسهمها بشدة بعد «ثورة 25 يناير».

«6 إبريل»، التي كانت جزءاً أصيلاً من الحراك الاحتجاجي ضد 4 أنظمة تعاقبت على حكم مصر في السنوات الأخيرة، بدءاً من الرئيس الأسبق حسني مبارك، أو عهد المجلس العسكري، الذي شهد الصدام بين الطرفين ذروتة عقب بيان رسمي صدر على صفحة القوات المسلحة على موقع «فايسبوك»، يتهم الحركة بالوقوف وراء

«مخطط الفتنة، التي تسعى إليها حركة شباب 6 إبريل، للوقوع بين الشعب والجيش، والتي ما هي إلا هدف من أهداف تسعى إليها (الحركة) منذ فترة، وقد فشلت فيه»، كما شاركت الحركة في معظم الفعاليات الاحتجاجية ضد

المجلس العسكري، وعلى رأسها محمد محمود ومجلس الوزراء، قبل أن تعود لدعم محمد مرسي في جولة إعادة في الانتخابات الرئاسية، في مواجهة أحمد شفيق، قبل أن تنقلب عليه وتنتظر أمام منزل الأول بـ «البرسيم»، وأمام منزل وزير الداخلية بـ «الملايس الداخلية الحريمي». وهي التي كانت في طليعة حراك «30 يونيو» المناهض لجماعة الإخوان، قبل أن تعود للتظاهر مرة أخرى ضد النظام الجديد الحاكم للبلاد الآن، احتجاجاً على قانون التظاهر، وهي التظاهرات التي أتت على ما بقي من العلاقة بين الحركة والنظام عقب «3 يوليو». المنسق العام للحركة عمرو علي، أوضح أن الحركة منذ

القاهرة - أحمد سليمان

تواجه «6 إبريل» مازق عدة في وقت واحد، ربما هي الأضعب على الحركة من تأسيسها قبل 6 أعوام، لعل أبرزها انشقاق بعض أعضائها وتأسيسهم جبهات مستقلة، أو انضمامهم إلى أحزاب سياسية مختلفة، أو صدور أحكام قضائية ضد عدد من أبرز شبابها، على رأسهم محمد عادل وأحمد ماهر، وأخيراً القضية التي ينتظر أن تصدر محكمة الأمور المستعجلة في القاهرة اليوم حكمها فيها، والتي أقامها أحد المحامين مطالباً بحل الحركة.

ومعروف أن الحركة اشتقت اسمها من تاريخ إضراب لقلعة الغزل والنسيج المصرية «غزل المحلة» عام 2008، الذي

تنظم الحركة اليوم احتجاجات رفضاً لقانون التظاهر (أرشيف)

